العناقيد الصناعية استراتيجية لتطوير الميزة التنافسية لصناعة التمور فى المملكة العربية السعودية

دكتور / مصطفي محمود محمد عبد السلام

أستاذ مشارك – قسم المصارف والأسواق المالية – كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية - جامعة أم القرى

مقدمة :

تمر صناعة التمور فى المملكة فى الوقت الحاضر بمرحلة لم تواكب فيها مصانع التمور المنتجة الزيادة المطردة فى إنتاج التمور، كما لم تواكب آمال وطموحات صناع القرار فى المملكة أو مقدار الدعم والتشجيع الذي حظي به قطاع تصنيع التمور، حيث لا تعدو غالبية مصانع التمور المحلية عن كونها مصانع لتعبئة وكبس التمور بطرق متقدمة.

إن هناك ميزة نسبية للملكة فى إنتاج التمور ممثلة فى التميز النسبي لزراعة النخيل، وإنتاج التمور متعددة الأصناف فى المملكة ، وزراعة النخيل عالية الجودة فى ظل تكلفة إنتاجية قليلة.

وبالتالي أصبح لابد من البحث عن استراتيجية يمكن لها أن تحول الميزة النسبية إلى ميزة تنافسية فى صناعة التمور، وتحويل إنتاج التمور كمادة أولوية إلى صناعة تعتمد على هذا المنتج فى السوق الدولية .

إن هذه الدراسة محاولة لتدعيم الميزة التنافسية لقطاع الصناعات الغذائية وتحديدا صناعة التمور، وتحويلها إلى إنتاج منتجات غذائية عالية الجودة تعتمد على التمور المحلية كمادة أساسية، وتأخذ فى الاعتبار قلة تكاليف الإنتاج والجودة العالية للمنتج من خلال اتباع استراتيجية العناقيد الصناعية.

مشكلة البحث :-

إن الاقتصاد السعودي هو اقتصاد نفطي يسهم فيه النفط بالنصيب الأكبر من الدخل القومي ، إلا أن هذا الأمر قد يترتب عليه عدم وجود استقرار فى الدخل القومي فى ظل التقلبات التي تنتاب السوق العالمي للنفط وتذبذب أسعاره من وقت إلى آخر.

وبالتالي فإن سياسة المملكة تسعى في الوقت الراهن إلى تنوع مصادر الدخل القومي بها من خلال تعظيم قيمة صادرات المملكة غير النفطية ؛ ومنها ؛ القطاع الزراعي ، والتي تعد التمور من أهم السلع التي تشكل جزءا واضحا في هيكلها التصديري ؛ لما تتمتع به المملكة العربية السعودية من ميزة نسبية وتنافسية في إنتاج التمور.

وعلى الرغم من تصاعد ترتيب المملكة دوليا في إنتاج التمور، إلا أن الصناعات المرتبطة به تظل خارج المأمول ، ولا ترقى إلى ما تتطلع إليه المملكة.

تأسيسا على ذلك ومع عدم تحقيق المشروعات الصناعية للتمور للآمال المعقودة عليها . وهي متفرقة بالرغم من الدعم والاهتمام الموجه إليها ، كان لابد من البحث عن شكل جديد لتحسين أدائها ، وقد ظهر هذا الشكل في صورة "العناقيد الصناعية.

لذا فإن مشكلة البحث تتلخص في السؤال التالي :

ما هو دور العناقيد الصناعية في تطوير القدرات التنافسية لصناعة التمور في المملكة ؟

وكيف يمكن لاقتصاد المملكة تبني هذه الإستراتيجية ؟

فرضية البحث:

يتسبب انخفاض صادرات المملكة من الصناعات الغذائية المرتبطة بإنتاج التمور في عمل تلك المشروعات المرتبطة بالمنتج بصورة منفردة وبشكل منفصل (ISOLATION) ، وليس بسبب الحجم لذلك ، فإن التقارب والتعاون بين المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة لتلك الصناعة يمثل العامل الرئيسي في التغلب على هذه الإشكالية ومواجهتها . بل ويحسن أيضا من الوضع التنافسي لتلك المشروعات ، وقد نشأ مفهوم "العناقيد الصناعية" والتي يمكن من خلال اتباع هذه الاستراتيجية تحقيق العديد من المزايا وتطوير القدرات التنافسية لصناعة التمور بالمملكة العربية السعودية.

أهمية البحث :

وترجع أهمية الدراسة؛ إلى أهمية قطاع التمور في المملكة لما يمثله من دور بارز في النشاط الاقتصادي ،إضافة إلى الصناعات الداعمة والمرتبطة ذات التكامل الأفقي والرأسي القائمة عليه ، وبالتالي يصبح من الأهمية بمكان دراسة استراتيجية

العناقيد الصناعية لاستهداف رفع القدرة التنافسية لصناعة التمور فى الأسواق الدولية .

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تنمية القطاع الصناعي بالمملكة العربية السعودية – كهدف رئيسي- يتسق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ ، والتي تهدف إلى تنويع مصادر الإيرادات غير النفطية وتخفيف البطالة ودعم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تطبيق لأحد أهم الاسترتيجيات فى القطاع الصناعي ، وهي العناقيد الصناعية يتم خلالها وضع آلية لتدعيم الميزة التنافسية لقطاع صناعة التمور بالمملكة .

منهج البحث :

سيعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي ، والذى من خلاله يتم مراجعة الأدبيات حول مفهوم العناقيد الصناعية والميزة التنافسية المستدامة لتقديم شرح عميق لهذين المفهومين، وكيف يمكن تطبيق استراتيجية العناقيد الصناعية على قطاع صناعة التمور فى المملكة العربية السعودية ؛ وذلك للخروج بأهم المحددات التي تسهم فى تحقيق الميزة التنافسية المستدامة لقطاع صناعة التمور فى المملكة العربية السعودية.

ويتم تطبيق المنهج الكمي من خلاله تتضح العلاقة الارتباطية بين اتباع استراتيجية العناقيد الصناعية ورفع القدرة التنافسية لقطاع صناعة التمور بالمملكة العربية السعودية.

خطة الدراسة

أولا : الإطار المفاهيمى للدراسة .

ثانيا : تحديد وضع المملكة التنافسي فى صناعة التمور .

ثالثا : أثر اتباع استراتيجية العناقيد الصناعية فى تطوير الميزة التنافسية لصناعة التموز فى المملكة - مقترح تكوين عنقود لصناعة التمور بالقصيم .

أولا : الإطار المفاهيمى للدراسة

١/١- مفهوم العنقود الصناعي وأهميته:-

العنقود الصناعي The Industrial Cluster هو تجمع جغرافي لمجموعة من المنشآت الصناعية والمؤسسات المساندة التي تعمل فى نشاط معين، تترابط وتتكامل فيما بينها فى إنتاج مجموعة من منتجات أو خدمات هذا النشاط، وبحيث تدخل فى علاقة تكامل وتشابك فيما بينها بشكل رأسي وأفقي فى جميع مراحل العملية الإنتاجية، مكونة بذلك السلسلة الكاملة للقيمة المضافة للمنتج، وتشمل هذه العلاقة تبادل السلع والخدمات والمعلومات والخبرات والموارد البشرية. (Porter,1998)

وعلى هذا تتضمن العناقيد الصناعية الصنعين والموردين للمدخلات المهمة ، كمكونات الإنتاج والمعدات المستخدمة فى العملية الإنتاجية، أو الموردين لبعض خدمات البنية التحتية الخاصة بالصناعة، بالإضافة إلى قنوات التسويق ومنتجي المنتجات المكملة والشركات التي تستخدم مدخلات متشابهة أو عمالة وتكنولوجيا متقاربة.

و لقد أوضح "Schmitz" فى كتابه عن نموذج الكفاءة التجميعية ، العناقيد الصناعية، بأنها : تكتلات جغرافية تتمتع المنشآت الداخلة فيها بالعديد من المزايا والمنافع التي تزيد من قدرتها على الوصول إلى الأسواق، وقد عرّف تلك المنافع بمصطلح الكفاءة التجميعية "Collective Efficiency". Schmitz, ١٩٩٥:٥٢٩))

واشترط توافر العديد من العوامل لكي يتطبق العنقود على المنشآت المتجمعة وهي :

- وجود تركز مكاني جغرافي لأعضاء العنقود .

- وجود الموردين لتوفير المواد الخام داخل العنقود .

- توافر الروابط الأمامية والخلفية بين المشروعات، والموردين، والمؤسسات العامة والخاصة، وتعتمد هذه الروابط على المتغيرات السوقية للسلع، والمعلومات، والمستهلك ؛ حيث تسهل هذه الروابط من تدفق المعلومات، والمعرفة مما ينعكس على ارتفاع مستوى أداء المشروعات داخل العنقود .

- توافر قدر مناسب من الميكنة داخل العنقود .

- دور الحكومة الداعم للعنقود، حيث تعمل فى تذليل العقبات التنظيمية. والتشريعية للأعضاء الداخلة فى العنقود .

ويختلف المجال الجغرافي للعنقود بين التركز فى مدينة واحدة ، أو فى مجموعة من المدن، أو فى دولة بأكملها، أو فى مجموعة من الدول المتجاورة. ورغم أنه من السائد أن تتخذ العناقيد صبغة التجمع فى مكان، أو إقليم جغرافي محدد (العناقيد المحلية) وهي فكرة (Shmitz) عن العناقيد ، إلا أن هذه الظاهرة قد تتراجع فى ضوء التطور الهائل فى وسائل النقل والاتصالات وكذلك التطور التكنولوجي ، وهو ما أثاره (porter فى تحليله للعناقيد الصناعية . (Porter, 2003:549) .

كذلك يتسع مفهوم العناقيد الصناعية ليضم عددًا من هيئات التمويل والهيئات الحكومية وغير الحكومية مثل : الجامعات، والمؤسسات التي تقوم بالتدريب المهني ، والنقابات المهنية التي تقدم خدمات التدريب ، والتعليم ، والمعلومات ، والبحث العلمي ، والدعم الفني ، بما يعبر عن وجود علاقات تشابك خلفية ، وأمامية قوية بين وحدات العنقود. UNIDO, 2001

وتتكون هيكلية التجمع العنقودي من منشآت اقتصادية تقوم على مبدأ التكامل ضمن سلسلة القيمة المضافة الواحدة . وتوافر الروابط الأمامية والخلفية بين المشروعات ، والموردين التي أشار إليها (Schumitz) ، وبذلك يمكن التمييز بين نوعين من علاقات الترابط بين الشركات فى العنقود الواحد ، فهناك ترابطات أفقية ، وهى تلك العلاقات التي تكون بين منشآت فى نفس المرحلة الإنتاجية، وعلاقات تكامل رأسي، وهى قيام المؤسسة بممارسة عدة أنشطة فى مراحل متتالية من مراحل إنتاج السلعة وتوزيعها .

، ويتم تصنيف التكامل الرأسى إلى :- (Bair, and Gereffi. ,2001: 190),

- تكامل خلفي : ويحدث التكامل الخلفي عندما تقوم المؤسسة بإنتاج بعض المواد التي تحتاج إليها كمدخلات فى العملية الإنتاجية ، كأن تقوم المؤسسة بإنتاج المواد الخام، أو المواد نصف المصنعة التي تحتاج إليها.

- تكامل أمامي: ويحدث التكامل الأمامي عندما تقوم المؤسسة ببعض الأنشطة التي تلي العملية الإنتاجية الرئيسية التي تقوم بها كالوصول إلى المستهلك النهائي، وكلما قامت المؤسسة بعدة مراحل إنتاجية متتالية كلما كانت القيمة المضافة لمنتج هذه المؤسسة مرتفعة مقارنة بحجم مبيعات تلك المؤسسة .

ومن ثم فإن العنقود فى صورته الحقيقية يمثل شبكة من العلاقات الصناعية المتنوعة.

ويعتبر مفهوم العنقود مفهوماً ديناميكيًا، حيث إنه يحتوى على سلسلة من العلاقات ،والتأثيرات الداخلية والخارجية تؤدي إلى زيادة التنوع التكنولوجي، وهو ما يجعل استخدام التكنولوجيا المتقدمة بمثابة القوى المحركة الأساسية لتطور ونمو العنقود، وتجدر الإشارة إلى أن ديناميكية العنقود لا تنعكس فقط على التوسع فى عوامل الإنتاج، وإنما تؤدى إلى تطور القدرات الإنتاجية، والتي تؤدى باستمرار إلى خلق منتجات جديدة، وبالتالي إعادة تشكيل الأسواق. (Maskell , 2004)

وعلى الرغم من بروز نموذجين مهمين لفكرة العناقيد الصناعية أرساهما "Porter" و "Schmitz" ، إلا أن هذه الدراسة تتبنى مفهوم (Schmitz) للعنقود الصناعي ، والذي أشار إلى أن العنقود الصناعي هو : عبارة عن تركز جغرافي وقطاعي للمشروعات، والتي يحدث بينها أشكال مختلفة من التعاون والتشابك الإنتاجي، ذلك أن التقارب الجغرافي يعد سمة أساسية ومهمة لنجاح العناقيد الصناعية فى الدول النامية ، التي تتسم بضعف البنية الأساسية ، وضعف أنظمة المعلومات ، واختلاف العادات والتقاليد، بالإضافة إلى ضعف فى أنظمة الاتصالات المباشرة (Face to Face Communication) ، وخطوط الربط المباشرة Leasd Line.

أما "بورتر" فقد استخدم مفهوم العناقيد الصناعية ، ليشير إلى مجموعة المنشآت التي تعمل فى أنشطة متشابهة مرتبطة داخل الاقتصاد القومي، وعلى الرغم من أن "بورتر" أشار إلى أن الشركات تحقق استفادة أكبر كلما كانت قريبة من بعضها، إلا أنه لم يأخذ فى الاعتبار معيار التقارب الجغرافي ، كسمة أساسية وشرط رئيسي لتكوين العناقيد الصناعية .

٢/١- العلاقة بين العناقيد الصناعية والمزايا التنافسية:

يثير مفهوم التنافسية جدلاً كبيرًا ؛ نظرًا لعدم ضبط المفهوم ؛ حيث ترجع صعوبة تحديد مفهوم التنافسية إلى عدم وجود إطار نظري قوى ونموذج متماسك يسمح بتفسير التنافسية وتحديدها تحديداً علميًا دقيقاً .

إلا أنه يمكن تعريف المزايا التنافسية فى ظل القطاع الصناعي بأنها تنشأ بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة وأكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل

المنافسين، وهذا مايجعلها فى وضع متميز يسمح لها بتقديم منتج متميز بأسلوب أنجح من منافسيها، من خلال انخفاض تكلفة عملياتها التي تمكنها من تقديم منتجات تنافس فى جودتها ما يقدمه المنافسون وبيعها بسعر أقل. (Murmann, 2003: 134)

وفى مجال العلاقة الارتباطية بين العنقود الصناعي والميزة التنافسية فإن أهم مزايا نجاح العناقيد الصناعية كونها تكفل وجود موردين محليين لمدخلات الإنتاج (مخرجات الصناعة الأولى هي مدخلات المرحلة الثانية من الصناعة)، وبتكلفة أقل نسبيا من استيرادها ، مما يؤثر إيجابيا على تنافسية الصناعة فى السوق المحلي والعالمي .

ويؤدي تجمع وحدات متخصصة فى مجالات متقاربة أو متكاملة إلى تركز الخبرات الفنية سواء البشرية ، أو التكنولوجية فى هذه المجالات ، ويساعد على حصول الوحدات الصغيرة على مزايا الحجم الكبير، من خلال تخصص كل وحدة فى مرحلة أو جزء محدد من المنتج النهائى، بالإضافة إلى الأسعار التفضيلية لشراء كميات كبيرة من المواد الخام، كما يساعد هذا التركز للمنشآت على تطور البنية الأساسية من الخدمات القانونية والمالية، وغيرها من الخدمات المتخصصة.

ولهذا فإن العناقيد الصناعية تمثل أحد أهم أساليب زيادة الصادرات، وخفض معدلات البطالة، وجذب الاستثمارات الأجنبية ورفع معدلات النمو الإجمالية.

وبالتالي فإن واحداً من أهم المحددات للمقدرة التنافسية للصناعات هو انتشار ظاهرة العناقيد الصناعية، تلك الظاهرة التي وقفت وراء تفسير تميز دولة بعينها فى صناعات دون غيرها، وهي الظاهرة التي أصبح لزاماً على كل دولة تسعى إلى تعزيز مقدرتها التنافسية أن تنظر إليها بجدية.

واذا نظرنا إلى الصناعة كعنقود، يمكننا أن نحدد مدى تنافسية الصناعة من خلال تحديد أماكن الضعف والخلل وأماكن القوة والفرص فى الصناعة وما يحيط بها من نشاطات داعمة لها ومرتبطة بها ، سواء من خلال التكامل الأمامي أو الخلفي .

و من ثم تستطيع الصناعات المتميزة المنافسة محلياً وعالمياً، عندما تتشكل الشركات والمؤسسات الداعمة والمرتبطة بها لتكون عنقوداً صناعياً متكاملاً ، تتعاون فيه المؤسسات لتحقيق ربحية أعلى للجميع، من خلال تهيئة وسط من المنافسة التي يمكنها أن تؤدى إلى رفع الإنتاجية.

ومن خلال العنقود الصناعي يتم إيجاد موردين محليين لمدخلات الإنتاج وبتكلفة أقل نسبياً من استيرادها مما يؤثر إيجاباً على منافسة الصناعة فى السوق المحلي والعالمي ، وكلما اتجهت الصناعات الداعمة والمرتبطة إلى إنتاج أجزاء محددة ومتخصصة من مدخلات الإنتاج ، كلما كان لها دور أكبر فى مساعدة الصناعة الرئيسية على التطور والمنافسة عالميا .

ولقد استهدفت عمليات التنمية الصناعية فى الدول المختلفة مجموعة من الكيانات التي تؤهلها لمواجهة تحديات العولمة ، وتحقيق المزايا التنافسية ، وكانت من ضمن هذه الكيانات العناقيد الصناعية ، والتي أصبحت مع ازديادها تمثل ظاهرة عالمية ، ليس فقط فى الدول المتقدمة ، وانما فى الدول النامية على السواء.

فالمنشآت من خلال علاقاتها الداخلية وعلاقتها الخارجية بالوحدات الأخرى فى الصناعة نفسها وفي الصناعات المرتبطة والمغذية يمكن أن تحقق ميزة تنافسية من خلال قيامها بمجموعة من الأنشطة (إنتاج – تسويق – توزيع ،غيرها) بكفاءة أكبر من منافسيها .

فالمنشآت الصناعية العنقودية كما يراها « Schmitz " تقوم بمجموعة من الأنشطة كل منها يساهم فى تقديم جزء من قيمة المنتج النهائي ، لهذا فهو يطلق على هذه الأنشطة سلسلة القيمة The Value Chain .

ومن ثم فإن مفهوم سلسلة القيمة يوضح أن تحقيق ميزة سواء فى شكل انخفاض التكاليف أو تمييز المنتج ، يمكن أن يحدث فى أية مرحلة أو نشاط من هذه الأنشطة وليس فى مرحلة الإنتاج أو التصنيع فقط . Humphrey and Schmitz, 2002

وتنشأ الميزة التنافسية للعنقود الصناعي عندما تستطيع المنشأة توليد قيمة للمستهلك تفوق هذه القيمة ضمن السلسلة ، وقد قسم «بورتر» هذه السلسلة من الأنشطة إلى أنشطة رئيسية تتعلق بالإنتاج والتسويق والتوزيع ، وأنشطة مساندة يتم من خلالها إمداد المنشأة بالمدخلات والعناصر البشرية والتكنولوجيا وغيرها ، وتتوقف الميزة التنافسية على كيفية إدارة هذه الأنشطة والتنسيق بينها ، خاصة التنسيق مع الموردين من ناحية والموزعين من ناحية أخرى .

وبالتالي فالقدرة التنافسية عند «بورتر» تتوقف على كفاءة وانتاجية المنشأة فى سلسلة أنشطتها الداخلية ، وكذلك على قوة علاقاتها وتشابكها مع المنشآت الأخرى

المرتبطة بها . فضلاً عن السياسات التي تتبعها الدولة ، والتي تمثل المناخ الذي تعمل فيه هذه المنشآت الصناعية . (Porter, 2003: 232)

وتقاس تنافسية صناعة معينة من خلال الربحية الكلية للقطاع ، وميزانه التجاري، ومحصلة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج ؛ إضافة إلى مقاييس متعلقة بالتكلفة والجودة للمنتجات على مستوى الصناعة.

ويوفر العنقود الصناعي لأعضائه - نتيجة التركز الجغرافي - فرصة التخصص و الحصول على مستلزمات الإنتاج بوقت أسرع وبتكلفة أقل من خلال الاتفاقيات الجماعية للمشتريات والخدمات التي يمكن الحصول عليها بسرعة وبشكل أرخص وأفضل بما يمكنه من خفض تكاليف وأسعار منتجاته والحصول على حصة أكبر في السوق .

كما يوفر العنقود فرصة الحصول على المعلومات والخدمات الخاصة بالأسواق والتفاوض وغيرها بتكلفة أقل ، بما في ذلك عدم الحاجة إلى الاحتفاظ بمخزون كبير نتيجة التكامل الخلفي مع المنشآت الأخرى ضمن العنقود .

ومن جانب آخر يسهم العنقود في تحفيز وتنمية روح الإبداع والابتكار ؛ لإنتاج منتجات جديدة تلبي أذواق المستهلكين بالاستفادة من إمكانيات المؤسسات الداعمة ، وكذلك الجامعات ومراكز البحوث المتخصصة بكلفة ومخاطر أقل.

ولا شك أن كل ذلك يدعم من القدرة التنافسية لمنتجات العنقود الصناعي.

ثانيا : تحديد وضع المملكة التنافسي في صناعة التمور

تعد المملكة العربية السعودية من أهم دول العالم زراعة وإنتاجاً واستهلاكاً للتمور، إذ يعد محصول التمور من المحاصيل الزراعية المهمة في المملكة ؛ ليس لكونه محصولاً زراعياً فحسب ، ولكن لأنه من السلع الغذائية المفضلة لدى شعب المملكة ، ويدخل في العديد من الصناعات (عجينة التمور، الدبس، الخل، الأعلاف... الخ)، ويسهم بشكل كبير في الصادرات الزراعية ، ويوفر العديد من فرص العمل في مجالات الإنتاج والتسويق والتصنيع والتصدير وتستخدم التمور كغذاء ودواء.

تتبوأ المملكة العربية السعودية المركز الثاني عالمياً في إنتاج التمور بإنتاج سنوي يبلغ حالياً حوالي ١,٠٨ مليون طن ويمثل حوالي ١٥ ٪ من مجمل الإنتاج العالمي للتمور الذي يبلغ ٧,٧٥ مليون طن .(بوفرساوي،٢٠١٦).

كما تشير آخر الإحصاءات المتوافرة من وزارة الزراعة إلى أن عدد أشجار النخيل يتجاوز٢٨ مليون نخلة فى مساحة تتجاوز ١٦٠ ألف هيكتار ممثلة حوالي ٥٥ ٪ من مجمل الإنتاج المحلي للفاكهة. كما يبلغ عدد أصناف التمور فى المملكة أكثر من ٤٠٠ صنفاً مختلفاً. (وزارة الزراعة،٢٠١٧).

وتعد التمور من المحاصيل الزراعية المهمة فى المملكة لما تحتويها من قيمة غذائية عالية تتمثل فى إحتوائها على نسبة عالية من السكريات الطبيعية (جلوكوز، فركتوز، سكروز) التي قد تتجاوز ٧٠,٢ ٪ من وزنها الجاف ؛ ولذلك تعد من أغنى الفواكه فى محتواها من الطاقة الحرارية. كما تحتوي التمور على العديد من العناصر الغذائية المفيدة جداً لجسم الإنسان، مثل: المعادن المهمة، والفايتامينات، والألياف، والعديد من المركبات الوظيفية المهمة. (الهيئة العامة للاحصاء،٢٠١٦)

و تتصدّر المملكة العربية السعودية قائمة الدول المنتجة للتمور على مستوى العالم بإنتاج سنوي يبلغ نحو ١,٣ مليون طن، يتم تصدير ١٠٪ منها إلى الخارج، وبخاصة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، بينما يتم استهلاك جزء كبير محلياً، ويبقى فائض سنوي يصل إلى نصف مليون طن بحاجة إلى استثمارات حقيقية تدفع به إلى التصدير خارج السعودية. (الهيئة العامة للاحصاء،٢٠١٦)

وبحسب مؤشرات وزارة الزراعة، فإن المملكة تضم نحو ٢٤ مليون نخلة تتوزع على مختلف المناطق، وتستثمر نحو ٦ مليارات ريال فى زراعة وتجارة النخيل والتمور، بحسب بيانات لجنة التمور بمجلس الغرف السعودية، حيث تمثل ١٩٪ من الإنتاج الزراعي للبلاد، وهي نسبة يعتبرها المختصون قليلة مقارنة بإمكانيات المملكة فى هذا الجانب. (وزارة الزراعة،٢٠١٦)

١/٢/ دور الدولة الداعم لإنتاج وصناعة التمور وتصديرها:

أدركت حكومة المملكة أهمية التمور، كمحصول وطني استراتيجي يتميز بقيمته الغذائية وأهميته الاقتصادية ودوره فى تحقيق الأمن الغذائي الوطني، فقامت بإعداد العديد من البرامج التشجيعية التي تدعم الاستثمار فى إنتاج وتصنيع التمور بالمملكة؛ لعل من أهمها: (إسماعيل،٢٠١٥)

منح قروض ميسرة متوسطة الأجل بدون فوائد يقدمها البنك الزراعي العربي السعودي للمزارعين لشراء المكائن والمضخات، وشبكات الري والمعدات الزراعية، ومنح إعانة على المعدات الزراعية، ومعدات الري منح تراخيص زراعية لمشاريع النخيل.

تقديم الخدمات الإرشادية وعمليات الوقاية والمكافحة المجانية ، ومنح قروض ميسرة بدون فوائد وإقامة مصانع تعبئة وتغليف التمور من قبل صندوق التنمية الصناعية السعودي والبنك الزراعي السعودي.

قدمت للمزارعين قروضًا لشراء المدخلات الرئيسة لزراعة أشجار النخيل وإعانات نقدية ، وإعانة فسائل النخيل منذ عام ١٣٩٧هـ بقيمة ٥٠ ريال عن كل فسيلة جديدة - لزراعة فسائل النخيل وإنتاج التمور.

شراء الدولة منذ عام ١٣٩٦ هـ لنحو ٢١ ألف طن (زادت إلى ٢٥ ألف طن) سنوياً من الأصناف متوسطة الجودة بواقع ٢٥٠٠ريال للطن (زادت إلى ٣٠٠٠ ريال/ طن ، ثم إلى ٥٠٠٠ ريال/ طن) ونشاط مصنع التمور التوابع لهيئة الري والصرف بالإحساء.

أنظمة تحمي المزايا النسبية للمملكة (منع تصدير فسائل النخيل من أصناف الخلاص ونبوت سيف والسكري والبرحي والصقعي والصفري والمقفزي والروثانة).

كما قدمت للمستثمرين تسهيلات ودعم لإقامة مصانع التمور.

وفي مجال تصنيع التمور، فقد قدمت المملكة العربية السعودية للمستثمرين تسهيلات ودعم لإقامة مصانع : لتعبئة وتصنيع التمور ، وشجعت على تصدير التمور المصنعة إلى الأسواق العالمية ، وقد بدأ أول برنامج لتصنيع التمور برعاية الدولة قبل نحو خمسة عقود.(المركز الوطني للنخيل:٣).

ورغم سياسة الدعم الحكومي لتصنيع التمور ومشتقاته ، إلا أنه يلاحظ حدوث انخفاض فى مقدار الإنتاج الصناعي للتمور ومشتقاته فى المملكة يصل إلى نحو ٥٥٪ خاصة فى صناعة الكحول الطبي والدبس والمربيات. (الهيئة العامة للاحصاء،٢٠١٦).

أوضحت بيانات الهيئة العامة للاحصاء -٢٠١٦، أن كمية صادرات المملكة من التمور سواء الطازجة او المكبوز منها قد سجلت ارتفاعا نسبته ٣٧٪ خلال الـ ١١ شهر الأولى من عام ٢٠١٦م لتصل إلى نحو ٩٠ ألف طن مقابل نحو ٦٦ ألف طن لنفس الفترة من العام السابق.

كما أظهرت البيانات أن قيمة صادرات المملكة من التمور قد ارتفعت بنسبة ٥٥ ٪ خلال الـ ١١ شهر الأولى من عام ٢٠١٦م : لتسجل ٣٨٦ مليون ريالًا ارتفاعا من نحو ٢٥٠ مليون ريالًا لنفس الفترة من العام السابق، وهو ما يشير إلى ارتفاع الكمية من جانب وارتفاع أسعار التصدير من جانب أخر.

وأوضحت البيانات أن إجمالي صادرات المملكة من التمور توزعت ما بين نحو ٤٨ ألف طن من التمور الطازجة و ٤٢ ألف طن تمور مكنوزة وذلك مقابل ٥٤ ألف طن تمور طازجة و نحو ١٢ ألف طن تمور مكنوزة لنفس الفترة من العام السابق وهوما يشير إلى أن القفزة التي شهدتها الصادرات تركزت بشكل كلي فى التمور المكنوزة التي ارتفعت صادرتها بنحو ٣٠ ألف طن اي بنسبة ارتفاع ٢٥٠٪، فيما تراجعت صادرات التمور الطازجة بنحو ٦ آلاف طن بنسبة تراجع ١١٪.

وارتفعت قيمة صادرات المملكة من التمور الطازجة خلال الـ ١١ شهر الأولى من عام ٢٠١٦م إلى نحو ٢٠٣ مليون ريال مقابل ١٨٧ مليون ريالًا بارتفاع ٧,٤٪ وذلك على الرغم من انخفاض الكمية المصدرة بنحو ١١٪ مما يعني ارتفاع متوسط سعر تصديرها.

أما قيمة صادرات التمور المكنوزة فقد ارتفع إلى نحو ١٨٣ مليون ريالًا مقابل نحو ٦١ مليون ريالًا لنفس الفترة من العام السابق بارتفاع نسبته ٢٠٧٪ وهوما يشير إلى أن نسبة ارتفاع كمية الصادرات قد فاق نسبة ارتفاع القيمة مما يعني انخفاض متوسط سعر التصدير.

وتشير البيانات إلى أن المتوسط العام لسعر تصدير طن التمور (طازج ومكنوز) قد سجل ارتفاعا خلال الـ ١١ شهر الأولى من ٢٠١٦م نسبته ١٣,٤٪ عند ٤٣٠٩ ريال مقابل ٣٨٠١ ريال متوسط سعر التصدير لنفس الفترة من العام السابق.

أما على صعيد التمور الطازجة فقط فقد سجل متوسط سعرها ارتفاعا نسبته ٢١٪ خلال العام ٢٠١٦م عند ٤٢٢٩ ريالًا للطن ارتفاعا من ٣٥٠٤ ريال للطن لنفس الفترة من العام السابق. فى المقابل سجل متوسط سعر صادرات طن التمر المكنوز انخفاضا نسبته ١٤,٧٪ عند متوسط سعر ٤٤٠٢ ريال للطن فى ٢٠١٦م انخفاضا من متوسط سعر ٥١٥٩ ريالًا للطن فى العام ٢٠١٥م.

ويذهب نحو ٦٦٪ من صادرات المملكة من التمور للدول العربية بإجمالي كمية ٥٩ ألف طن من إجمالي الصادرات خلال الـ ١١ شهر الأولى من عام ٢٠١٦م والتي بلغت نحو ٩٠ ألف طن منها ١٧ ألف طن تذهب لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ١٩٪ من إجمالي الصادرات وبنسبة ٣٠٪ من الصادرات للدول العربية، وتذهب نحو ١٥٪ من الصادرات إلى تركيا.(الهيئة العامة للاحصاء،٢٠١٦)

وعلى الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات إلا أن المملكة لم تستفد كثيراً من التميز النسبي التي تتمتع به فى زراعة النخيل وانتاج التمور متعددة الأصناف عالية الجودة ، الأمر الذي يتطلب المزيد من العناية بصناعة وتسويق التمور، وفتح منافذ وأسواق خارجية للتمور ومشتقاتها عالية الجودة المطابقة للمواصفات العالمية ، وبأسعار منافسة ورفع مساهمة المملكة فى الأسواق العالمية ، وتشجيع الصناعات الغذائية التي تعتمد على التمور كمادة أولية ، الأمر الذي سيجعل المملكة فى مقدمة أكثر الدول تأهيلاً وكفاءة فى مجال تصنيع التمور عالمياً.

٢/٢ واقع إنتاجية وصناعة التمور فى المملكة العربية السعودية وتنافسيتها

إن تحسين وتطوير صناعة التمور وتحويلها إلى مشتقات ثانوية عالية الجودة والاستفادة من التمور منخفضة الجودة فى إنتاج منتجات تحويلية جديدة ذات قيمة عالية ، إضافة إلى تشجيع قيام صناعات غذائية محلية تعتمد على التمور كمادة أولية سيعمل بلا شك على زيادة مساهمة القطاع الزراعي فى الناتج المحلي ، وتحقيق الأمن الغذائي المنشود ، وبما يتفق مع التوجهات العامة للدولة ، وذلك من خلال تحسين ميزان المدفوعات الخارجية بتقليل الكميات المستوردة من السكريات ومشتقاتها.

وقد بدأ قطاع تصنيع التمور بالمملكة العربية السعودية فى عام ١٣٨٤هـ (١٩٦٤م) ؛ حيث أنشئ أول مصنع لمعالجة وفرز وتعبئة وكبس التمور ، وهو المصنع الأهلي النموذجي لتعبئة التمور بالمدينة المنورة الذي بدأ إنتاجه بطاقة إنتاجية مرخصة تعادل ثلاثة آلاف طن من التمور سنويا. (وزارة الزراعة،٢٠١٦).

وتم إنشاء مصنعين آخرين أحدهما : المصنع الوطني لتعبئة التمور بالمدينة المنورة ، وبدأ إنتاجه فى عام ١٣٨٨هـ (١٩٦٨م) بطاقة إنتاجية مرخصة تعادل ثلاثمائة طن من التمور سنويا ، والآخر مصنع تمور وزارة الزراعة الحكومي بالإحساء وبدأ إنتاجه فى عام ١٤٠٢ هـ (١٩٨٢م) بطاقة إنتاجية تعادل إحدى وعشرين ألف طن من التمور سنويا. وفي خلال الفترة من عام ١٤٠٢هـ إلى عام ١٤١٩هـ (١٩٨٢م إلى ١٩٩٩م) تم التصديق لثمانية وأربعين مصنعا للتمور ومشتقاتها. وبنهاية عام ٢٠٠٩م وصل عدد مصانع التمور فى المملكة ٦٥ مصنعاً . (وزارة الزراعة،٢٠١٦)

ويتكون قطاع صناعة التمور فى المملكة حالياً من ١٣٥ مصنعاً للتمور ، تتركز منتجاتها فى التمور المفرودة (السائبة،المفككة، المنثورة، الفرط) أو المكبوسة ميكانيكياً ، أو المعبأة تحت تفريغ أو المحشوة بالمكسرات ، وينتج بعض منها إضافة لذلك معجون التمر و دبس التمر و خل التمور على مستوى محدود.

وتمر صناعة التمور فى المملكة بمرحلة حرجة ، حيث لم تواكب مصانع التمور الزيادة المطردة فى إنتاج التمور ولا تعدو غالبيتها عن مراكز لتعبئة وكبس التمور.

إن ما يتم تصنيعه حالياً لا يتجاوز ٢٨,٧٧٪ من حجم الإنتاج الكلي للتمور فى المملكة.(وزارة الزراعة،٢٠١٦)

غير أن معظمها لم يصل إلى مرحلة الصناعات التحويلية الكاملة للتمور المعتمدة على تقنيات التصنيع الحديثة التي تشمل الصناعات التحويلية للتمور، والتي يمكن استخدامها كغذاء مباشر، مثل : عجائن التمور، ودبس التمر ، وعصائر ومربيات التمور ، ورقائق تمر الدين ، وأغذية الأطفال ، ومنتجات تقنية البثق ، وحلويات التمور ، وخل التمور، أو إدخالها فى العديد من منتجات الصناعات الغذائية الأخرى ، مثل : استخدامات السكر السائل ، وشراب التمر عالي الفركتوز، وسائلي الفركتوز والجلوكوز عاليي النقاء فى صناعة المشروبات الغازية وحفظ الفواكه المعلبة وأغذية مرضى السكري، والعديد من المنتجات الغذائية ، وإنتاج ايس كريم التمر، واستخدام عجينة التمر فى صناعة المعمول والبسكويت والعديد من منتجات المخابز. واستخدام دبس التمر فى منتجات الألبان والمثلوجات القشدية، واستخدام مساحيق التمور الجافة عالية السكريات الأحادية وألياف التمور الطبيعية فى العديد من المنتجات الغذائية ، مثل : أغذية الأطفال ومساحيق إنتاج الكيك، واستخدام حامض السيتريك كمادة حافظة ووظيفية فى العديد من تطبيقات الصناعات الغذائية ، واستخدام خميرة الخبز فى قطاع صناعة الخبز ومنتجات المخابز الأخرى . (حسن،٢٠١٢).

أما منتجات التمور التحويلية التي يمكن استخدامها فى صناعات غير غذائية ، فتشمل : الإيثانول الذي يمكن استخدامه كوقود حيوي أو تحويله إلى خل تمر طبيعي إضافة إلى استخداماته الصناعية والطبية العديدة، وإنتاج الكربون المنشط ، واستخلاص الزيت والعديد من المنتجات الفعالة من نوى التمور ، إضافة إلى استخدام نوى التمور ومخلفات تصنيع التمور الأخرى فى إنتاج الأعلاف الحيوانية. (حسن،٢٠١٢).

وتتباين خطوط الإنتاج والعمليات التصنيعية المتكاملة اللازمة لإنتاج المنتجات التحويلية ؛ للتمور على مستوى صناعي فى مستويات تعقيداتها حسب نوعية المنتج التحويلي(حسن،٢٠١٢).

ويبين الشكل (١) المعدل الحقيقي للإنتاج والتنبؤ بمعدل الإنتاج الثابت ومعدل الإنتاج المتزايد للسنوات - القادمة الى ٢٠١٨ .

شكل رقم (١) معدل الإنتاج الحقيقى ومعدل التنبؤ الثابت والمتزايد لإنتاج التمور فى المملكة

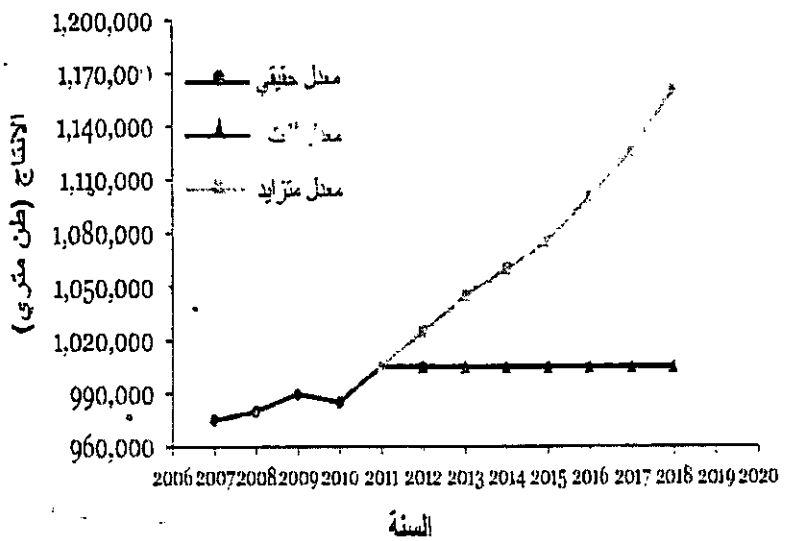

المصدر: المركز الوطني للنخيل، ورقة المبادرة الخامسة لتطوير قطاع التمور رقم ٢. www.ncpd.org.sa.

وتتعدد مصانع التمور فى مناطق المملكة المختلفة حيث يقع أكثر من ٤٦٪ منها فى منطقة الرياض) ويشكل أساسي فى مدينتي الرياض والخرج(، يليها مناطق المدينة المنورة ثم الشرقية فالقصيم بنسب ١٩٪ و١٦٪ و ٩٪ على الترتيب.

وحسب بيانات وزارة الزراعة لعام ٢٠١٢ فإن كمية ما يتم توريده لهذه المصانع نحو ٢٣٤,٣٩٤ طناً من التمور الخام.

ويبين الجدول رقم (١) أن معظم إنتاج المصانع عبارة عن تمور معبأة وتمثل ٨٧ ٪ من إنتاج المصانع، كما بلغت الكميات المنتجة من عجائن التمور ودبس التمر ٢٣,٧٤٧ و ٤,٥٢٤ طناً سنوياً، على الترتيب.

الجدول رقم (١)

إنتاج مصانع التمور بالطن خلال الفترة(٢٠٠٦-٢٠١٢م)

السنة	تمور معبأه	عجينة تمور	مربيات	دبس	خل	أعلاف	أخرى	الإجمالي
2006	81838	6809	304	836	106	972	2374	932239
2007	72358	6265	307	676	0	1179	2765	83550
2008	113727	7634	350	802	0	1564	3789	126866
2009	196777	17534	259	702	0	3624	10202	229098
2010	251480	22975	295	2504	0	2224	4404	283882
2011	258100	6174	860	424	0	11169	12733	290000
2012	204648	23747	0	4524	0	878	597	234394

المصدر: المركز الوطني للنخيل، ورقة المبادرة الخامسة لتطوير قطاع التمور رقم ٣. www.ncpd.org.sa.

ومن الواضح أن خطوط الإنتاج الأساسية العاملة (التمور المعبأة والمغلفة، عجينة التمر، دبس التمر) تحتاج إلى تطوير فى مجالات التقنية الحديثة، وهو ما يعكس ضعف الصناعات التحويلية للتمور، فهي صناعات معقدة ومكلفة وتحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة ، وهذا النوع من الصناعات يستهدف المنتجات من نوع الجلوكوز، أغذية الأطفال ، والكحول الطبي وغيرها من المنتجات التي تحتاج تقنيات عالية ومتقدمة ، أما المتوفر حاليا فهي الصناعات المشتقة من التمور، كالصناعات البسيطة المشار إليها.

وقد خلصت إحدى الدراسات الكمية عن صناعة التمور فى المملكة وقدرتها التنافسية إلى أن المملكة أخذت المركز السابع وفق مؤشر التنافس السعري ، والمركز

العاشر وفق مؤشر التنافس الكمي، المركز الثامن فى كل من مؤشري اختراق السوق والنصيب السوقي ، وكانت صادراتها هي الأقل استقرارا على مجموعة الدول المتنافسة ، المركز الخامس وفقا لمؤشر القوة التصديرية كما كان من نصيبها المركز الحادى عشر وفق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة ، واستطاعت من خلال المؤشر المركب الذى يجمع بين تلك المؤشرات جميعها أن تحصل على المركز الخامس على مستوى منافسيها والتي حددتها الدراسة بإحدى عشر دولة تنافس المملكة فى السوق الدولي وهي الجزائر، مصر، ايران ، العراق ، تونس ، المغرب ، عمان ، الامارات ، الولايات المتحدة الامريكية ، باكستان، وأخيرا الصين.(عبد الجواد، وآخرون، ٢٠١٤)

بالتالي فإن تراجع مكانة المملكة على الصعيد العالمي فى الصادرات يدعونا إلى تحديد المشكلات والعقبات التي تقف عقبة أمام نمو الصادرات ، وذلك من خلال الوقوف على كيفية زيادة القدرة التنافسية لإنتاج وصناعة التمور فى الأسواق الخارجية مقارنة بمنافسيها فى هذه الأسواق .

فضلا عن الاتجاهات الحالية الآن تدعو إلى تنوع الاقتصاد السعودي من خلال تعظيم مشاركة قطاع التمور - إنتاجا وصناعة - والاعتماد على سلع تصديرية غير نفطية بما يحقق الاستقرار الاقتصادي فى عوائد المملكة .

ثالثا : أثر اتباع استراتيجية العناقيد الصناعية فى تطوير الميزة التنافسية لصناعة التمور فى المملكة – مقترح تكوين عنقود لصناعة التمور بالقصيم

تتمتع المملكة العربية السعودية بميزة نسبية فى زراعة النخيل وإنتاج التمور من ناحية مناخها وخبرة مزارعيها ونوعية إنتاجها، هذا ويحتل محصول التمور مكانة خاصة فى البنيان الاقتصادي الزراعي السعودي على مستوى الإنتاج -١٩٪ من الإنتاج الزراعي- والاستهلاك والتسويق، مما جعل الدولة تهتم بدعم هذا النشاط الإنتاجي بهدف زيادة الإنتاج مع تحسين النوعية.

وتأسيسا على ما تم عرضه ، وفي مجال الإضافة إلى ما سبق من جهود، والرغبة فى تضييق الفجوة بين ما تحقق وما يجب تحقيقه فى هذا المجال ؛ فإنه نظرا لأن كثيرا من منتجات صناعة التمور لم يتم إنتاجها صناعيا والتي تمت الإشارة إليها سابقا فى تنوع منتجات الصناعات التحويلية للتمور ؛ لعدم وجود جهات متخصصة تعمل بمهنية عالية وتقدم الدراسات الكافية لإقناع أصحاب رؤوس الأموال فى الاستثمار فى هذه الصناعة.

وبالإضافة كذلك لعدم وجود عنقود صناعي تنتظم فيه الصناعات الداعمة والمرتبطة ذو تقنية تساعد المستثمرين الجدد على نقل هذه المنتجات من المرحلة المعملية أو شبه الصناعية إلى منتجات صناعية ذات جدوى إقتصادية.

ومن خلال التجارب الدولية للعناقيد الصناعية فى الدول النامية والتي تم تفسير انخفاض الميزة التنافسية لبعض الصناعات فيها :بسبب عمل تلك المشروعات المرتبطة بالمنتج بصورة منفردة وبشكل منفصل (ISOLATION) ، وليس بسبب الحجم لذلك فإن التقارب والتعاون بين المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة لصناعة التمور يمثل العامل الرئيسي فى التغلب على هذه الإشكالية ومواجهتها ، بل ويحسن أيضا من الوضع التنافسي لتلك المشروعات .(عبد السلام،٢٠١٣)

و العنقود الصناعي كما تم تعريفه سابقا قد يكون الشكل الأكثر نضجاً للعمل التكاملي ما بين المؤسسات العاملة فى اقتصاد ما. فى حين يمكن أن توجد أشكال أخرى للتجمعات الصناعية تشكل فى جوهرها عنقوداً محتملاً Potential Cluster ، وهي الأشكال التي تعد من زاوية عملية الأكثر أهمية لواضعي السياسة فى الدول العربية. فمعرفة ما يمكن أن يكون عنقوداً ودراسة الظروف المحيطة به ستسهم بشكل فاعل فى توجيه السياسات التنموية. لحفزه للانتقال إلى عنقود ناضج.

و من ثم فإن تمكين عدد من المصانع من تشكيل تجمع عنقودي يؤدي إلى تعميق المعرفة والخبرة بين الشركاء فى التجمع وزيادة التكامل بينهم وتوسيع دائرة المعرفة وتخفيض تكلفة التعامل، وذلك لتحقيق مزايا مشتركة مثل "اقتصاديات الحجم" وزيادة ثقة الموردين والممولين وحتى القائمين على توفير مستلزمات البنية التحتية. (Rosenfeld, S.A.,2003).

وكلما اتجهت الصناعات الداعمة والمرتبطة إلى إنتاج أجزاء محددة ومتخصصة من مدخلات الإنتاج كان لها دور أكبر فى مساعدة الصناعة الرئيسية على التطور والمنافسة عالميا .

وبالتالي فإن معرفة ما يمكن أن يكون عنقودا كامنا ودراسة الظروف المحيطة به ، ستسهم بشكل فاعل فى توجيه السياسات التنموية لحفزه إلى الانتقال إلى عنقود ناضج يسهم بفاعلية فى دعم القدرة التنافسية للاقتصاد القومي .

وقد شجع نجاح تجربة العناقيد الصناعية فى بعض الدول العديد من الدول الأخرى على الدخول فى هذه التجربة، ففي مارس ٢٠٠٧م أعلنت المملكة العربية السعودية عن مبادرة برنامجها الوطني لتطوير العناقيد الصناعية.(غرفة الشرقية،٢٠١٣)

وتتخذ العناقيد فى العادة صبغة مكانية بتركزها فى مكان جغرافي واحد، وهو ما يطلق عليه بالعنقود المكاني (أو الإقليمي) Regional Cluster (مثال ذلك صناعة الكمبيوتر والخدمات ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات فى Valley Silicon) حيث تعتمد درجة تركز العناقيد إلى حد ما على مدى تطور وسائل النقل والاتصالات، الأمر الذي يتوقع معه أن يكون للتطور الكبير فى مجال الاتصالات أثر على هذه الظاهرة، وخصوصا فى الصناعات القائمة على المعرفة كصناعة تكنولوجيا المعلومات والخدمات المرتبطة بها.

وباعتبار التمور من أهم السلع الزراعية التي تتمتع فيها المملكة بعدد من المزايا النسبية التنافسية على مستوى الإنتاج ، وعلى مستوى الصادرات سيتم دراسة كيفية تكوين وتأهيل عناقيد صناعية يمكنها تحسين الميزة التنافسية فى صناعة التمور بالمملكة ،وذلك بمختلف أقاليم الخاصة بانتج وتصنيع التمور.

١/٣- المؤشرات الكمية التي تحدد انطباق مفهوم العنقود الصناعي

و نظرا لأنه ليس كل تجمع أو مجموعة من الصناعات المتشابهة فى مكان واحد ينطبق عليها مفهوم العناقيد الصناعية كما أوضحته الدراسة، لأنه قد تتجمع تلك الصناعات لحكم العادات والتقاليد أو القوانين ، ولا ينشأ بينها أي صورة من صور التعاون والترابط ؛ لذلك كان لابد من استعراض واستخدام مناهج تمييز العناقيد الصناعية لتحديد مدى انطباق مفهوم العنقود الصناعي على هذا التجمع .

١/١/٣: مؤشر التركز الجغرافي للصناعات لتمييز العناقيد الصناعية (شرط Schmitz)

يوضح هذا المؤشر التركز الجغرافي لصناعة التمور على مستوى المملكة من خلال دراسة التحليلات الجغرافية الاقتصادية ،والتي توضح المناطق التي يحدث بها تركز جغرافي لمجموعة من الصناعات المتشابهة ، وبالتالي إمكانية وجود عنقود صناعي محتمل لتلك المناطق حسب شرط (schmitz) . ((schmitz,1995, 528

ويتم حساب التركز الجغرافي للصناعات بالاعتماد على الصيغة التالية:-

$$CI = \frac{1}{2}\sum \left| \left(X_{ij}/X_j\right) - \left(X_j - X_{ij}/X - X_j\right) \right|$$

حيث أن : i = تمثل المناطق أو المحافظات .

j = الصناعة محل الدراسة .

X = عدد المشروعات الصناعية .

حيث إنه كلما اقترب الرقم القياسي (CI) من الواحد الصحيح كلما كان هناك تركز فى الصناعة محل الدراسة. ويوضح الجدول رقم (٢) نتيجة تطبيق مؤشر التركز الجغرافي ؛ لتمييز وتحديد أماكن تركز العناقيد الصناعية للتمور فى المملكة .

الجدول رقم (٢) حساب التركز الجغرافي لصناعة التمور فى المملكة

الصناعة	مؤشر التركز الجغرافي (IC)*
الرياض	٨٨٧,٠
الشرقية	٠٢٧,٠
المدينة	٢٤٦,٠
القصيم	١٣٥,٠
مكة	٥٩٢,٠
عسير	٢٤٢,٠
الجوف	٣٢٢,٠
نجران	٠٢٣,٠
تبوك	٦٧١,٠

* تم حسابه بواسطة الباحث

يتضح أن هناك تركزاً لصناعة التمور فى كل من الرياض، الشرقية، المدينة ،القصيم، حيث تقترب نتيجة تطبيق التركز الجغرافي (CI) من الواحد الصحيح ، بينما حقق المؤشر فى باقي الصناعات قيما أقل من الواحد الصحيح ، مما يدل على عدم وجود تركز جغرافي لهذه الصناعة فى الأقاليم الأخرى وهي : مكة المكرمة ، عسير ، الجوف، نجران، تبوك .

وعلى الرغم من أهمية تحليل هذا الأسلوب الذي يكمن فى أنه أداة تقييس لأهمية الصناعة و تركزها ، وهو أول شروط تكوين عنقود صناعي، وهو مؤشر جيد لبيان حجم الفعالية الصناعية فى الأقليم ، فإنه لا يكون كافياً فى إعطاء وبناء استنتاجات دقيقة وشاملة عن واقع الاتجاهات الحالية للنشاط الصناعي فى منطقة الدراسة والذي نعده مسوغاً لاختيار أسلوب إضافي وتحليلي من خلال تبني إجراء مسح ميداني شامل لعدد من الفروع الصناعية على مستوى التحليل الجزئي والكلي لمنطقة الدراسة وهو ما نسعى إليه فى تحديد المؤشر التالي.

٢/١/٣ - مؤشر أهمية الصناعة محل الدراسة بالنسبة للصناعة على المستوى الوطني (Location Quotients):

نظراً لأن مؤشر التركز الجغرافي لصناعة معينة على المستوى الوطني- والسابق عرضه - لا يعني بالضرورة تخصص تلك المحافظة فى هذا النشاط ؛ وبالتالي فللوقوف على مدى التخصص الصناعي للعناقيد والمتركزة فى أماكن معينة كان لابد من استخدام مؤشر أهمية الصناعة محل الدراسة بالنسبة للصناعة على المستوى الوطني (Location Quotients) للأنشطة المختلفة.

حيث يوضح هذا المؤشر الأهمية النسبية لصناعة معينة على مستوى الوحدة محل المقارنة ، سواء كانت المحافظة أو وحدة أو إقليم مقارنة بالوزن النسبي لهذه الصناعة فى المحافظات الأخرى أو الأقاليم الأخرى ، وسيتم حساب قيمة المؤشر فى صناعة التمور ، والتي تحقق شروط التركز الجغرافي الذي تم تطبيقه سابقاً .

ويتم حساب المؤشر من خلال الصيغة التالية :

$$LQ = \left(X_{ij} / X_i\right) / \left(X_j / X\right)$$

حيث i = الوحدة محل الدراسة (المحافظة أو المدينة / الاقليم).

j = الصناعة محل الدراسة.

X = عدد المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة .

وتشير تلك الصيغة أنه عندما تساوي LQ الواحد الصحيح ، فإنا تعني أن الصناعة محل الدراسة تتساوى أهميتها النسبية على مستوى المحافظة أو الاقليم مع أهمية تلك الصناعة على المستوى الوطني.

واذا كانت قيمة المؤشر = ٢ فهذا يعني : أن الصناعة محل الدراسة ضعف الوزن النسبي للصناعة على المستوى الوطني.

إذا كانت نتيجة المؤشر = ٠,٥ تقل الأهمية النسبية للصناعة على المستوى الوطني . ويفيد مؤشر أهمية الصناعة محل الدراسة بالنسبة للصناعة على المستوى الوطني في تمييز العناقيد الصناعية ودرجة تخصصها.

٣/١/٣ التحليل العنقودي لصناعة التمور محل الدراسة ومناقشة النتائج:

من خلال بيانات الملاحق رقم (١)،(٢)،(٣) يمكن تحليل مؤشر أهمية الصناعة محل الدراسة بالنسبة للصناعة على المستوى الوطني (LQ) : حيث تمثل صناعة المنتجات الغذائية حوالي ١٠,٧٠٪ من إجمالي المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة فى المملكة ، ويثبت الملحق رقم (٣) ، أن مؤشر أهمية صناعة التمور محل الدراسة بالنسبة للصناعة على المستوى الوطني (صناعات غذائية) أن هناك محافظتين بهما تخصصان فى صناعة التمور ، وهما : المدينة، والقصيم (٥٠٪) (٤٦,٨٠٪) وتحتلان الترتيب الأول والثاني، فعلى الرغم من ارتفاع تخصص هذين الإقليمين ، إلا أنهما يعملان بشكل منفرد وليس فى شكل عنقود صناعي.

أما الرياض ، التي تمثل أكبر طاقة إنتاجية فى زراعة التمور وعدد المصانع بها ، فإنها جاءت فى المركز الرابع بقيمة مؤشر(١٨,٦٠٪)، بينما جاءت منطقة عسير فى المرتبة الثالثة بقيمة مؤشر (٢٠٪)، وبينما تحتل المنطقة الشرقية الترتيب الثاني فى زراعة التمور ، فقد جاءت فى الترتيب الخامس بقيمة مؤشر (١٧,٠٣٪)، أما تبوك فقد جاءت فى الترتيب السادس بقيمة مؤشر (٩,٠٩٪)، واحتل اقليم الجوف الترتيب السابع بقيمة مؤشر بلغت (٧,٦٩٪)، وجاءت فى الترتيب الأخير منطقة مكة المكرمة بقيمة مؤشر (٦,٢١٪) .

وتم استبعاد منطقة نجران من التقييم : لعدم تحيز المؤشر لأعلى : حيث لا يوجد إلا مصنعا واحدا يمثل صناعة التمور وصناعة المنتجات الغذائية معا .

من ثم فإن الأقاليم التي يمكن أن تكون أكثر تخصصا فى صناعة التمور ، ويمكن أن تكون عنقودا محتملا هي : على التوالي المدينة والقصيم ، فهما أكثر تخصصاً فى تلك الصناعة ، ولكنها تعملان بشكل منفرد ، ولا تستطيعان تكوين عنقود.

وان بقية الأقاليم محل الدراسة غير متخصصة فى تلك الصناعة وهي الرياض، والشرقية، ومكة المكرمة، وعسير، والجوف، وتبوك ؛ وبالتالي يصعب تكوين عنقود صناعي لتلك المناطق.

٢/٣: مقترح لتكوين عنقود صناعة التمور(القصيم نموذجا):

اتضح من التحليل السابق إمكانية انضمام صناعة التمور داخل عنقود صناعي فى كل من منطقة المدينة، والقصيم.

و يمكن البدء فى تجميع الصناعات المتشابهة والمرتبطة لصناعات التمور فى شكل عنقود بدلاً من العمل منفردة ، وذلك فى منطقة القصيم ؛ نظرًا لأن منطقة القصيم تعد الأبرز لعدة أسباب رئيسة وهي: (الغرفة التجارية الصناعية بمنطقة القصيم،٢٠١٢).

- كثرة إنتاج التمور فى المنطقة صنف السكري فيحتل المرتبة الثانية بين الأكثر انتشاراً فى المملكة ؛ حيث يزرع منه ١,٥ مليون شجرة تمثل ٦,٦٪ إجمالي عدد أشجار النخيل على مستوى المملكة، وتكثر زراعته فى منطقة القصيم حيث يوجد فيها ٨٦٪ من إجمالي الصنف على مستوى مناطق المملكة.

- جودة التمور المنتجة فيها.

- توفر السيولة المالية العالية لدي سكان المنطقة ، ما يساعد على ظهور استثمارات كبيرة فى مجال التمور. - الثقافة التسويقية للزراعة والتمور التي يملكها أهالي المنطقة.

- منطقة القصيم تمتاز بأنها تضم مشروعات زراعية كبيرة منها أكبر مشروع نخيل على مستوى العالم (مشروع الباطن يضم ٢٠٠ ألف نخلة) فى مدينة بريدة وتحتل المنطقة المرتبة الثانية بعد الرياض من حيث المساحة (٤٠ ألف هيكتار) وعدد النخيل(٧ آلاف نخلة) تمثل ٢٠٪ من نخيل المملكة وكمية الإنتاج (٢٠٠ألف طن).

ويبدأ العنقود من الزراعة ، والتي تدخل بعد الحصاد فى سلسة إنتاج متتابعة من خلال وجود عدد من المعامل الصغيرة التي تنتشر فى المزارع والاستراحات، وتتابع حلقات العنقود فى السلسلة القيم المضافة بحيث يكون مخرجات المصنع الأول هي مدخلات إنتاجية للمصنع التالي فى النشاط الإنتاجي وهكذا.

وسلسلة القيمة داخل العنقود الصناعي تعبر عن تكامل بين الانشطة داخل العنقود لإنتاج منتج نهائي متكامل، حيث تبدأ بالنشاط الزراعي واختيار جودة البذور ، وأنشطة المناولة بعد الحصاد، حتى الحصول على المنتج النهائي داخل العنقود.

وتأخذ سلسلة القيمة الشكل رقم (٢)

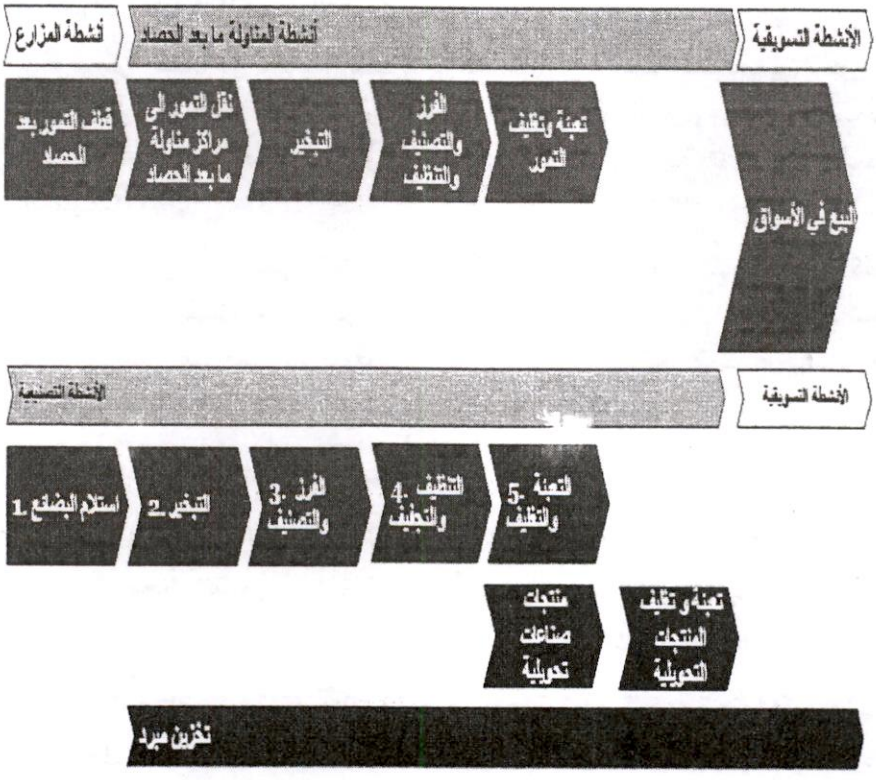

المصدر: المركز الوطني للنخيل والتمور ، مبادرة رقم٥.

خريطة العنقود الصناعي للتمور

ويمكننا رسم خريطة للعنقود فى ظل التكامل الأمامي بين قطاعي الزراعة والصناعة والتكامل الرأسى للصناعة داخل العنقود وزيادة الطلب من كل مرحلة صناعية على منتجات الصناعة التالية داخل العنقود ، كما تم توضحيه فى سلسلة القيمة تؤدى إلى خفض تكلفة الإنتاج عن طريق توفير العناصر والمستلزمات بتكاليف أقل مع خفض تكلفة النقل، مما يرفع الكفاءة الإنتاجية للمخرجات النهائية للعنقود ، وبالتالى تحقيق ميزة تنافسية فى الأسواق الدولية.

ويضم عنقود صناعة التمور تنوعًا من أحجام المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، أيضا لابد من توافر مصادر الخام – طرق نقلها – التسويق – دور المؤسسات الداعمة والمعاهد التكنولوجية الخاصة بصناعة التمور.

شكل (٣) خريطة العنقود الصناعي ومراحله

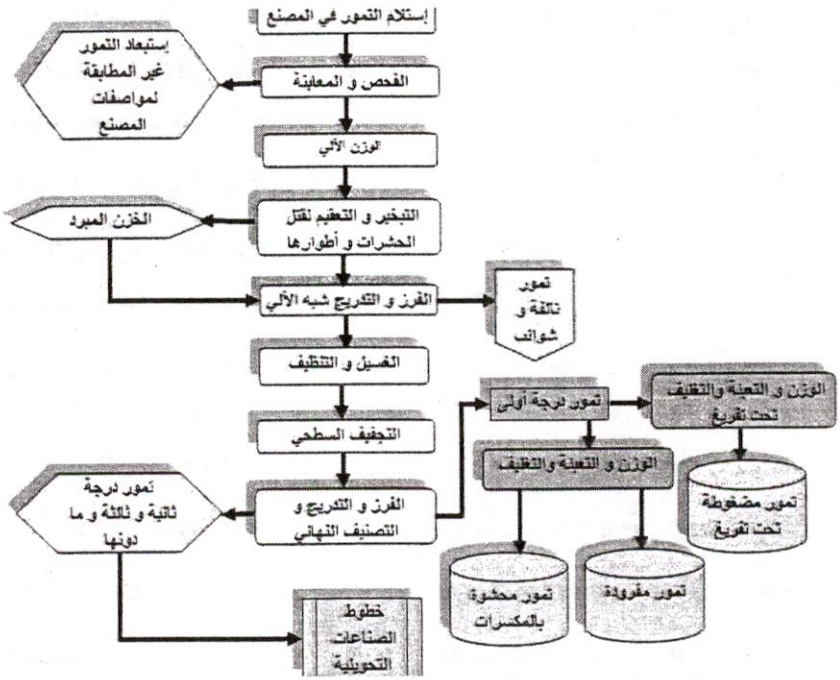

المصدر:- المركز الوطني للنخيل والتمور، مبادرة رقم٥،

حسن، بكرى حسين ،٢٠١٢، مستقبل الصناعات التحويلية للتمور بالمملكة العربية السعودية . ، موقع جامعة الملك سعود ، faculty.ksu.edu.sa . .

٣/٣ توقع تحسين الميزة التنافسية لصناعة التمور المنتظمة فى عنقود

وفقا لمنهج بورتر فى تحليل التنافسية ؛ حيث أشار بورتر إلى وجود أربعة محددات للميزة التنافسية ، والتي تنعكس فى شكل التطوير والحفاظ على الميزة التنافسية للشركات الوطنية فى أنشطة، أو صناعات معينة، أو أجزاء منها، وتتمثل هذه المحددات فيما يلى : -(Porter,2003)

أحوال عوامل الإنتاج:

يمثل عنقود صناعة التمور عنقودًا لصناعة تجميعية تعتمد على عنصر العمل الرخيص والوفير نسبيا ، كما أن مهارات تلك العمالة من النوع المتوسط أو المنخفض ، ويترتب على ذلك ارتفاع معدل إحلال العمالة ، بالإضافة إلى أن العمليات التي تحتاج إلى مهارات وتكنولوجيا مرتفعة يتم الاستعانة بشركات متخصصة لإجرائها، ومن خلال الملحق رقم (٤) يتضح قلة تواجد العمالة السعودية فى العمل الفنى وتركزها بنسبة ٤٥٪ فى العمل الإدارى، وبالتالي يعد ذلك تحديًا كبيرًا باعتبار أن هذه الصناعة تعتبر كثيفة رأس المال.

- أحوال أو ظروف الطلب المحلى

ويتم التركيز هنا على نوعية الطلب وتخصصه، فكلما ارتقى نوع الطلب أثر هذا إيجابياً على استراتيجية الصناعة وعوامل الإنتاج.

فهناك اعتقاد بأن أحوال الطلب المحلي فى دولة ما تلعب دوراً مهمًا فى توليد الميزة التنافسية للدولة فى أنشطة، أو صناعات محددة، وتنقسم الآثار المتولدة عن ظروف الطلب المحلى إلى نوعين:

الآثار الساكنة: وتأتى من تأثير هذه الأحوال على اقتصاديات الحجم الكبير .

الآثار المتحركة: وتأتى من تأثير ظروف الطلب على عمليات الابتكار، والتحسين.

بالنسبة لصناعة التمور ، فإن هيكل الطلب المحلى يتميز بارتفاع الأهمية النسبية للسلع كثيفة التكنولوجيا ، فإن ذلك يحفز على تطوير المنتجات ودفع مستوى جودتها مع تحقيق ميزة تنافسية لهذه المنتجات فى السوق العالمي .

والارتفاع التدريجي فى الطلب المحلى كما هو موضح فى ملحق رقم (٥) قد يجعل الشركات تحتفظ بالتركيز على السوق المحلى، بينما التشبع السريع فى الطلب المحلى غالباً ما يدفع الشركات إلى البحث عن أسواق تصديرية .

وللاستجابة لنمو الطلب المحلي يمكن التوسع فى زيادة الطاقة الإنتاجية ، لكن لابد من النظر إلى المنافسة فى السوق العالمى ، لكن لصغر الحجم النسبى للمصانع الأمر الذى يجعلها غير قادرة على الوصول للمنافسة العالمية فى ظل عدم تطوير البحث العلمى وانشاء المعاهد التكنولوجية المتخصصة فى هذه الصناعة.

- الصناعات المرتبطة والصناعات الداعمة

وتتمثل فى الصناعات المساندة، ويتم التركيز هنا على وجود، أو عدم وجود الصناعات المساندة، وعلى عمق واتساع خريطة العنقود الصناعية، فالصناعة المساندة لها أهمية كبيرة فى تكامل الصناعة ككل وجعلها منافسة عالمياً.

إلا أن واقع صناعة التمور لا توجد صناعات تكاملية بالرغم من التركيز على التمور كمصدر خام لإنتاج العديد من المنتجات عالية القيمة الاقتصادية ، حيث يتم تسويق التمور كمحصول فاكهة فقط.

دور الحكومة

تعمل الحكومة على دعم استراتيجية العناقيد الصناعية وتبنت هذه الاستراتيجية فى العديد من الصناعات منذ عام ٢٠٠٧، وهناك دعم دائم للمنتج من أوائل النشاط الزراعي حتى الوصول إلى المستهلك خلال حزمة متكاملة من صندوق التنمية الزراعي وصندوق التنمية الصناعية والقروض الميسرة لتدعيم المزارعين وتدعيم قطاع صناعة التمور ؛ حيث يقوم بالمساعدة فى بناء علاقات التجمع مع مختلف الجهات الحكومية والخاصة ، والتي يمكن أن تسهم فى دعم وتنمية التجمع، إضافة الى تقديم الدعم المادي والفني وغيرهما من أوجه الدعم.

إن تفاعل هذه العناصر السابقة يفرض قيودًا مهمة على القدرة التنافسية للعنقود ، وعلى الرغم من تمتع المملكة بالميزة النسبية الظاهرة فى إنتاج التمور ، فإنه يمكن تحويل هذه الميزة النسبية إلى ميزة تنافسية لصادرات الصناعات الخاصة بالعنقود وتمتعها بقدرة تنافسية مستبانة.

و تتمتع المنشآت التي تعمل ضمن عنقود صناعي بكفاءة وتنافسية، أعلى مقارنة بغيرها من المنشآت خارج العنقود ؛ حيث يوفر العنقود الصناعي العديد من المزايا لهذه المنشآت، ومنها ؛ خفض تكاليف الإنتاج وتكاليف المعاملات، تسهيل الحصول على مدخلات ومستلزمات الإنتاج، الحصول على الأسعار التفضيلية لشراء كميات كبيرة من مستلزمات الإنتاج، تنمية وتحفيز الطاقات الابتكارية، تخفيض تكاليف النقل الخاصة بنقل المدخلات والمواد الخام بين منشآت العنقود ، تخفيض تكلفة المخزون، زيادة الحصة السوقية محلياً ودولياً.

الخلاصة و التوصيات:

تواجه المملكة منافسة كبيرة فى السوق الدولي حيث تتمتع المملكة بميزة نسبية ظاهرة فى إنتاج التمور ، لكنها لم تستثمر حتى الآن سواء فى التصنيع المحلي أو التصدير للخارج، الأمر الذى انعكس على ضعف إسهامات تصدير المنتجات المصنعة للخارج ، والتي لم تتجاوز الصناعات التحويلة البسيطة.

وبالتالى يرجى من انضمام الصناعات الخاصة بالتمور وانتظامها فى عنقود صناعي أن يرفع من الميزة التنافسية لصناعة التمور ، ومن ثم الصناعات الغذائية على المستوى الدولي.

وفي ضوء النتائج السابقة يمكن اقتراح عدد من التوصيات على النحو التالى:

- أهمية البدء فى تكوين عنقود لصناعة التمور واتخاذ هذه الاستراتيجة لدعم القدرة التنافسية للقطاع وتبنى هذه الاستراتيجية، ويمكن أن يتم البدء فى اقليمي القصيم والمدينة.

اعتماد الصناعات الصغرة والمتوسطة مكونا أساسياً للعناقيد الصناعية ، وبما يعزز قدراتها التنافسية ، ويدعم مشاركتها فى تنويع الهيكل الصناعي للمملكة ، ويخفف من حدة المشاكل التي تواجهها خاصة فى التمويل والتسويق.

ضرورة التوسع فى تشجيع الاستثمار فى مجال تصنيع التمور ووضع حوافز للمستثمرين للتشجيع على الاستثمار داخل هذا القطاع المهم.

محاولة التطوير فى صناعة التمور من خلال استخدام التقنيات الحديثة فى تصنيع منتجات التمور ومشتقاته ، ومحاولة تصدير التمور فى شكل صناعات تحويلية يمكن أن تحقق قيمة مضافة داخل الاقتصاد الوطني للمملكة.

تطوير زراعة وانتاج وتسويق التمور و منتجات الصناعات التحويلية.

فى ظل دور الدولة الداعم للتنافسية تبرز أهمية دعم العنقود الصناعي للتمور وتوصى الدراسة بتبنى مشروع لرسم خريطة للعناقيد الصناعية المهمة فى المملكة تكون أساسا لاستراتيجية صناعية متكاملة.

إنشاء قاعدة بيانات لصناعة التمور طبقا للمناطق الإدارية من حيث الحجم الصناعة وتكاليف الإنتاج والعمالة وحجم الصادرات ونوعية هذه الصادارات حيث

تفتقر الدراسات إلى مثل هذا النوع من الإحصاءات، والتي تجعل الباحث مضطرًا إلى المسوح الميدانية التي تفتقر - بلا شك - المصداقية البحثية.

محاولة للتغلب على عدم كفاية الطاقات الإنتاجية للمصانع القائمة على الوفاء بمتطلبات الطلب المحلي على التمور ومشتقاته التحويلية، والعمل على تنويع هيكل الصادرات ، وتقليل واردات المملكة من المنتجات الغذائية التي تدخل التمور فى تصنيعها.

ضرورة تخصيص عنقود صناعي إقليمي يتخصص فى تصدير منتجات التمور المصنعة ، ويستهدف السوق العالمي وعدم الاعتماد على تصدير الفائض فقط.

الملاحق :

ملحق رقم (١)

عدد المصانع المنتجة حسب الأنشطة الصناعية والمناطق الإدارية حتى نهاية الربع الرابع من عام ١٤٣٤هـ

	النشاط الصناعي	الرياض	القصيم	مكه المكرمه	المدينة المنورة	الشرقية	جيزان	نجران	عسير	الباحه	حائل	تبوك	الحدود الشماليه	الجوف	المجموع
١٠	صنع المنتجات الغذائية	٢٥٨	٤٧	١٦١	٣٠	١٣٥	٣	١	١٠	١	١٠	١١	١	١٣	٦٨١
١١	صنع المشروبات	٥٦	١٣	٣١	٧	٤١	٨	٢	٩	٢		١	١	٣	١٧٤
١٣	صنع المنسوجات	٤٠	١	٢٠	٤	٢٢			١						٨٨
١٤	صنع الملبوسات	٥٥	٣	١٤	٣	١٦	١		٥						٩٧
١٥	صنع المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة	٢٢		٥	٣	٧			١						٣٨
١٦	صنع الخشب ومنتجات الخشب والفلين، باستثناء الاثاث؛ صنع اصناف من القش ومواد الضفر	٢٨	٢	١٠	١	١٩			١					١	٦٢
١٧	صنع الورق ومنتجات الورق	٩٦	٦	٤٦	٥	٥٥			١						٢٠٩
١٨	الطباعة واستنساخ وسائط الاعلام المسجلة	٣٢	٢	٧		٧			٢	١	٢				٥٣
١٩	صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	٥٥	١	٢٨	٧	٢٥			١						١١٧
٢٠	صنع المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	٢٥٢	٩	١٢٤	٢٨	١٧٩	٢	١	١٦	١	١	٤	٣		٦٢٠
٢١	صنع المنتجات الصيدلانية الاساسية والمستحضرات الصيدلانية	١٨	٢	٨		٢						١			٣١
٢٢	صنع منتجات المطاط واللدائن	٣٤٥	١٨	١٩٣	٢٠	١٧٨	٢	٤	١٨	٣	٢	٥	٢	٢	٧٩٢
٢٣	صنع منتجات المعادن اللافلزية الاخرى	٤٩٨	٦٣	١٧٢	٥٦	٢٥٠	٣٠	١٢	١٠١	٦	٢٣	١٣	١٦	٢٤	١,٢٦٤
٢٤	صنع الفلزات القاعدية	٧٨	٦	٥٨	٥	٩٣	١		٢					١	٢٤٤
٢٥	صنع منتجات المعادن المشكلة، باستثناء الالات والمعدات	٤٣١	٢٢	١٣٩	١٣	٢٢٥	٣	٤	٣٤	١	٣	٣	٣		٨٨١
٢٦	صنع الحواسيب والمنتجات الالكترونية والبصرية	٣١	٢	١٠	١	١٦			١						٦١
٢٧	صنع المعدات الكهربائية	١٠٨	٥	٣٧	٤	٤٠			١						١٩٥
٢٨	صنع الالات والمعدات غير المصنفة في موضع اخر	٨٣	٧	٣٢		٦٩									١٩١
٢٩	صنع المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة	٧٨	٣	٢٤		٣٦			٢						١٤٣
٣٠	صنع معدات النقل الاخرى	٣		١		٧									١١
٣١	صنع الاثاث	٢٠٩	١٤	٣٢	١	٤٨		٣	٥		٤	١	١		٣١٨
٣٢	الصناعات التحويلية الاخرى	٣٧	٢	٢٥		٢١	٢		٢						٨٩
٣٣	اصلاح وتركيب الالات والمعدات	٤				١									٥
	المجموع	٢,٨١٧	٢٢٨	١,١٧٧	١٨٨	١,٤٩٢	٥٢	٢٧	٢١٣	١٥	٤٥	٣٩	٢٤	٤٧	٦,٣٦٤

المصدر: وزارة التجارة والاستثمار، http://mci.gov.sa/MediaCenter/Reports/Statistics/Pages/stat-٠٥٤.aspx

ملحق رقم (٢) الاهمية الاقتصادية لصناعة التمور حسب المناطق

المنطقة	المصنع		العمالة		التمويل		الطاقة الإنتاجية	
	العدد	نسبة	العدد	نسبة	مليون ريال	النسبة	الطن	النسبة
الرياض	84	07.83	0023	01.72	8.554	85.21	13628	84.54
الشرقية	32	5.81	0501	98.8	28.061	44.4	87162	14.41
المدينة	51	90.21	028	49.6	7.001	87.2	02402	42.11
القصيم	22	47.71	3822	33.91	98.921	95.3	55591	67.01
مكة المكرمة	01	60.8	4683	27.23	57.3862	80.47	79451	35.8
عسير	2	06.1	062	02.2	4.47	50.2	0049	71.5
الجوف	1	06.1	021	10.1	4.6	81.	0033	28.1
نجران	1	06.1	08	76.	9.3	11.	0002	01.1
تبوك	1	06.1	031	01.1	7	91.	5272	05.1
الإجمالي	421	001	70811	001	66.2263	001	607181	001

المصدر: بيانات مسحية ميدانية . عبد الله ،عواطف ،٢٠١٦، صناعة التمور، مقوماتها ومعوقاتها بمنطقة القصيم، دراسة فى الجغرافيا الصناعية،رسالة ماجيستير، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية،جامعة القصيم.

-المركز الوطني للنخيل، مبادرة ٥ ، خطة عمل (٣)، مرجع سبق ذكره.

ملحق رقم (٣)

مؤشر أهمية الصناعة فى الموقع محل الدراسة بالنسبة للصناعة على المستوى الوطني LQ

المنطقة	المصانع المنتجة للمواد الغذائية		مصانع التمور		نسبة صناعة التمور إلى اجمالى الصناعات الغذائية	
	العدد	نسبة	العدد	نسبة	النسبة	ترتيب المناطق
الرياض	852	85.84	84	07.83	06.81	4
الشرقية	531	24.52	32	5.81	30.71	5
المدينة	03	46.5	51	90.21	00.05	1
القصيم	74	47.71	22	47.71	08.64	2
مكة المكرمة	161	58.8	01	60.8	12.6	8
عسير	01	88.1	2	06.1	00.02	3
الجوف	31	44.2	1	06.1	96.7	7
نجران	1	100.	1	06.1	-	-
تبوك	11	70.2	1	06.1	90.9	6
الاجمالي	135	001	421	001	001	

المصدر: - تم احتسابها بواسطة الباحث من خلال بيانات ملحقى رقم (١) ، (٢).

ملحق (٤) توزيع العمالة حسب الجنسية ٢٠١٥

الجنسية / الفئة	عدد العمالة	سعودي	%	جنسيات أخرى					
				عربي	%	آسيوي	%	أخرى	%
إداريين	٤٨٦	٢١٩	٤٥,٦	٢٤٠	٤٩,٣٨	٢٧	٥,٥٥	-	-
فنيين	٢١٩	٩٥	٤٣,٣٧	٤٧	٢١,٤٦	٦٥	٢٩,٦٨	١٢	٥,٤٧
عمالة ماهرة	٧٥٨	٨٨	١١,٦٠	١٣٢	١٧,٤١	٥١٦	٦٨,٧	٢٢	٢,٩٠
عمالة عادية	١٣٦٠	١٢٩	٩,٤٨	٨٩	٦,٥٤	١٠٤١	٧٦,٥٤	١٠١	٧,٤٢
المجموع	٢٨٢٣	٥٣١	١٨,٨٠	٥٠٨	١٩,٩٩	١٦٤٩	٥٧,٤١	١٣٥	٦,٧٨

المصدر: بيانات مسحية ، عبد الله ، عواطف، ٢٠١٦، مرجع سبق ذكره

ملحق رقم (٥) الطلب المستقبلي على التمور

العام	عدد السكان بمنطقة القصيم	معدل استهلاك الفرد (كيلو)	الكميات المطلوبة للاستهلاك (الطلب) طن	المتاح بالسوق (العرض) طن	الفجوة المتاحة بالسوق طن
٢٠١٠	٤٢٥٥٥٠	٣٥,٨	١٥٢٣٥	١٠٧١٠	٤٥٢٥
٢٠١١	٤٣٩١٦٨	٣٥,٨	١٥٧٢٢	١١٢٤٦	٤٤٧٧
٢٠١٢	٤٥٢٣٤٣	٣٥,٨	١٦١٩٤	١١٨٠٨	٤٣٨٦
٢٠١٣	٤٦٥٩١٣	٣٥,٨	١٦٦٨٠	١٢٣٩٨	٤٢٨٢
٢٠١٤	٤٧٩٨٩١	٣٥,٨	١٧١٨٠	١٣٠١٨	٤١٦٢
٢٠١٥	٤٩٤٢٨٧	٣٥,٨	١٧٦٩٥	١٣٦٦٩	٤٠٢٧
٢٠١٦	٥٠٩١١٦	٣٥,٨	١٨٢٢٦	١٤٣٥٢	٣٨٧٤
٢٠١٧	٥٢٤٣٨٩	٣٥,٨	١٨٧٧٣	١٥٠٧٠	٣٧٠٣
٢٠١٨	٥٤٠١٢١	٣٥,٨	١٩٣٣٦	١٥٨٢٤	٣٥١٣
٢٠١٩	٥٥٦٣٢٥	٣٥,٨	١٩٩١٦	١٦٦١٥	٣٣٠٢
٢٠٢٠	٥٧٣٠١٥	٣٥,٨	٢٠٥١٤	١٧٤٤٥	٣٠٦٨

المصدر: الغرفة التجارية بالقصيم ، ٢٠١٣، عبد الله عواطف ، ٢٠١٦، مرجع سبق ذكره.

المراجع:

أولا : المراجع باللغة العربية:

إسماعيل، صبحي محمد .٢٠١٥. تأملات فى واقع وآفاق سوق وتسويق التمور فى المملكة العربية السعودية. جامعة الملك سعود. على موقع faculty.ksu.edu.sa/٦٢٣١١/ .pptv.١١١.٢٠Pres%.٢٠Mar%٢٠Lectures/Date%General

الغرفة التجارية الصناعية بمنطقة القصيم،٢٠١٢. http://qcc.org.sa/simple_eco_studies.

،المركز الوطني للنخيل، ورقة المبادرة الخامسة لتطوير قطاع التمور رقم ٣، www.ncpd.org.sa.

الهيئة العامة للاحصاء.٢٠١٦. بيانات إحصائية رسمية على موقع .. https://www.stats.gov. sa/ar/٣٢٥

بوفرساوي، عبدالقادر.٢٠١٦ . الحديث الشامل عن التمور، المؤتمر الدولي الثاني لنخيل التمر،جامعة القصيم .اكتوبر.

حسن، بكرى حسين .٢٠١٢. مستقبل الصناعات التحويلية للتمور بالمملكة العربية السعودية ، موقع جامعة الملك سعود ، faculty.ksu.edu.sa .

عبد الجواد، جابر محمد وآخرون. ٢٠١٤. محددات الميزة التنافسية لتسويق التمور داخليا وخارجيا من المملكة العربية السعودية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. العدد ٣، مصر.

عبد السلام، مصطفي محمود.٢٠١٢. دور العناقيد الصناعية فى إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة – خبرة دولية، مؤتمر الاقتصاديين المصريين السابع والعشرون- الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة.

عبد الله ، عواطف .٢٠١٦. صناعة التمور: مقوماتها ومعوقاتها بمنطقة القصيم ، دراسة فى الجغرافيا الصناعية. رسالة ماجيستير. كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية. جامعة القصيم.

غرفة الشرقية. ٢٠١٢. آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي فى المملكة العربية السعودية، مركز المعلومات والدراسات، على الموقع https://www.chamber.org. sa/.../Arabic/.../Studies .

وزارة الزراعة . ٢٠١٦. بيانات احصائية رسمية على موقع https://www.mewa.gov.sa.

ثانيا : مراجع باللغة الانجليزية:

Bair, J., and Gereffi, G., (2001), "Local clusters in Global Value Chains", World Development, vol. 29, no. 11: p190.

Humphrey, J., and Schmitz ,H.(2002), "How Does Insertion in Global Value Chains Affect Upgrading Industrial Clusters?", Regional Studies, Vol. 36, No.9 www.ie.ufrj.br/redesist.

Maskell , Peter, (2004) , "The Cluster as Market Organization", www.cbs.dk/staff/maskell.

Murmann ,Johann Peter,(2003), Knowledge and Competitive Advantage, Australian Graduate School of Management, Cambridge university press.

Porter Michael E , (1998), "Clusters and the New Economics of Competition",(Harvard Business Review,) p: 77.

Porter, M. (2003), "Clusters and Competition: New Agendas for Companies, Governments, and Institutions. In On Competition", M. Porter.. Boston: A Harvard Business Review Book (288-197) , p232 .

Porter,. M. E (2003), "The Economic Performance of Regions.", Regional Studies, 7&6)37), London, p: 549.

Rosenfeld, S. A.(2003) , "Bringing business clusters into the mainstream of economic development," European Planning Studies 23 :(1) 5.

Rosenfeld, S.A. 2002. "Just Clusters -Economic development strategies that reach more people and places", A Synthesis of Experience, Carrboro (North Carolina).

Schmitz, H.. (1995), 'Collective Efficiency: Growth Path for Small-Scale Industry'. Journal of Development Studies 4) 31) p: 529.

UNIDO. (2001), "Development of Clusters and Networks of SMES" , UNIDO Brochure Vienna . http/ www.unido.org .

Industrial Clusters are a Strategy for Developing The Competitive Advantage Of The Date Industry In Kingdom of Saudi Arabia

Dr. Mostafa Mahmoud Abd Elsalam

Associate Professor at the College of Islamic Economics and Finance, Umm Al-Qura University, - Macca - SAUDI ARABIA

Abstract :

The research discusses how to develop the comparative advantage of the date industry in Saudi Arabia and turn it into a competitive advantage by following the strategy of industrial clusters.

The research found a proposal to develop the competitive advantage of date exports in the Kingdom by determining the competitive position of the queen in the date industry, with a proposal to form a regional industrial cluster in the Kingdom that can contribute to the competitive advantage of the industry.

The researcher used quantitative indicators suitable for the economic analysis of the industry.

key words:

Competitive advantage, industrial clusters, date industry, industrial exports, value chain.